



تونس، في 25 مارس 2021

## بيان

تبعاً للأحداث التي جرت يوم الأربعاء 24 مارس 2021 أمام مقر وزارة التعليم العالي والبحث العلمي أثناء الوقفة التي نفذها عدد من الدكاترة المعتصمين ومحاولة بعضهم تسلق الباب المركزي واقتحام مقر الوزارة وغلق الطريق المقابل له أمام حركة النقل مما تسبب في تعطيل مصالح المواطنين.

تذكر الوزارة بما أوردته في بيانها الصادر بتاريخ 10 مارس 2021 والذي يجعل من مواصلة الأعمال الاحتجاجية للدكاترة المعتصمين عملاً غير مبرر علاوة على مساسه بمبدأ جدية التفاوض، وهنا يجب التنويه بمخرجات المسار التفاوضي الذي جمع بين مختلف المتدخلين من الجانب الحكومي بإشراف مباشر من رئيس الحكومة والشريك الاجتماعي الإتحاد العام التونسي للشغل وممثلين عن الدكاترة المعتصمين، والذي أفضى إلى خارطة طريق دقيقة مصادقة عليها من طرف الجميع وهي بصدد التفعيل.

وتشدد الوزارة أنّ الطرف الحكومي ومنذ انطلاق المسار التفاوضي مع الدكاترة المعتصمين بتاريخ 09 ديسمبر 2020 قد تعامل بكل جدية مع هذا الملف وتوج هذا المسار بإعلان رئيس الحكومة عن فتح 3000 خطة انتداب جديدة على امتداد ثلاث سنوات وقع المصادقة عليها خلال مجلس الوزراء المنعقد بتاريخ 05 مارس 2021، وتم تضمينه بمحضر جلسته وبرمجة خطط الانتداب لسنة 2021 في قانون المالية التكميلي.

وبناء عليه، فقد تمّ الانتقال من مرحلة التفاوض إلى مرحلة التفعيل، وتتكب الوزارة حالياً على ضبط حاجيات المؤسسات الجامعية ومراكز البحث الراجعة لها بالنظر حسب الإختصاصات بغاية فتح مناظرات الانتداب للسنة الجامعية المقبلة. وهو ما يستوجب رفع الاعتصام في فضاءات الوزارة دون تأجيل، تفادياً لكل تعطيلات إضافية من شأنها المس من حسن سير عمل الوزارة وإسداء خدماتها.

كما تؤكد الوزارة أنّ مجمل الخطط المزمع فتحها تخضع حصرياً لمبدأ التنافس ووفقاً لمعايير محددة ومعلنة بطريقة مسبقة، ضماناً لتكافؤ الفرص بين الجميع وشفافية الانتداب. وأنه لن يقع إفراد أي كان بألية إستثنائية أو إمتياز من شأنه خرق قاعدة المساواة بين الجميع.

